هموم وشجون حول بحوث الترقية

(٢/١)

٢٥/٤/١٤٣٨هـ

أضحت بحوثُ الترقية التي يقدّمها الأستاذُ المساعدُ أو المشاركُ للانتقال إلى الدرجة التالية؛ محلّ حديثِ الوسط الأكاديمي في الآونة الأخيرة، خاصةً من الغيورين الذي يَفحصون البحوث، ويَحملون همَّ البحثِ العلميّ، والرقيّ به لخدمة العلم، حيث صارت البحوثُ الضعيفةُ في مبناها ومحتواها تشكّل ظاهرةً مُقلقةً، فضلًا على انتشار السرقات العلمية عند بعض الباحثين! ولستُ بهذا أفشي سرًّا، فالمتابع لمواقع التواصل -فضلًا على من يمارس الفحص، أو عضوية إحدى المجلات العلمية المحكّمة- يدرك هذا بسهولة.

ومع وجود فئةٍ من الفاحصين -يمكن وصفها بالتشدد الذي لا مستند له- إلا أن الحديث في هذه الأسطر ليس موجهًا لهم، بل هو موجّه إلى من يمكن يمارسون (**المنكرَ العلمي**) في ضعف الفحص، والتساهل في إجازة البحوث، ما يوجب الاحتسابَ عليه من جميع الأطراف المعنيّة، وعلى رأسها: الفاحصون، وأعضاء مجالس تحرير المجلات العلمية المحكّمة.

أمـــا الفاحصون فعليهم الحملُ الأكبر؛ فهـــم القنطرةُ الأولى التي تمرُّ عليها هذه البحوث، وبقدْر إحكامِ هذه القنطرة؛ ينعكس هذا على جودة البحوث، وتقليل مواضع الزلل منها، ومع يقيني أن البحثَ مســؤوليتُه في الدرجة الأولى على الباحث نفســه؛ إلا أن الفاحص -الذي يغار على العلم- لا يقبــل أن يمرَّ البحثُ الهزيل على حســابه، دون فحصٍ دقيقٍ يراعي العــدلَ والإنصافَ؛ إذْ هو شريك في أمانة النُّطق بالحكم على هذا العلم الذي حوتْه تلك الأوراق.

أقــول هذا وأنا أدرك أن في البيئة الجامعية -ولله الحمد- أعدادًا كبيرةً ممــن يغار على العلم وأهله، لكن لا يمكن التغافل عن عددٍ غير قليل من الفاحصين الذين لا يُدقّقون فيما يُســند إليهــم، وإلا فكيف نفسّرُ إجازة بحوثٍ فيها من الضعــف والخلل ما يدركه الإنســانُ من أوّل وهلة؟! وبماذا نعلّلُ عوْدةَ بعــضِ البحوث من فاحصَيْن اثنين: أحدهما لا يكتب أيّ تعليق، ويجيزه للنشر، وفاحصٌ آخرُ يملؤه بملاحظات، ويردّه؟!

من الممكــن تفهّمُ اختلاف وجهات النظر إلى حــدٍّ ما، لكن إلى هذه الدرجة، فغير مقبول بتاتًا! فأين الخلل؟

لئن كنا نذمُّ التشــدد في النقد، ومجافاة العــدل والإنصاف، ونمقت العبــارات المقذعــة في وصف الأخطــاء والأوهام؛ فإن ذمّ التســاهل والتهاون أولى بذلك؛ لأثَرِه الذي لا يَخفى.

وهذا التهاون والتساهل يجعلُ مهمَّة إخواننا أعضاء هيئة التحرير في المجلات العلمية كبيرة، ومسؤوليتهم عظيمة في:

- ضرورة التأكد من مستوى البحوث.
- وفحصِ ملاحظات المحكّمين.
- وتعديلِ الباحث لملاحظاتهم.
- ورفعِ سقفِ القبول في المجلة.

ففي هذا صيانةٌ للعلم وأهله، ورقيّ بمستوى تلك البحوث.

ولا يخفى أن قبول البحث الضعيف يعود ضررُه على العملية التعليمية برُمّتهـا، فهذا الباحث قدّم بحثَه ليترقّى للدرجـة التالية، وهذا يعني أن مساحةَ صلاحياته ستتسع في التدريس في الدراسات العليا، والإشرافِ على الرسائل، ومِن ثَمَّ تحكيم بحوث الترقية، فكيف يُرجى من مثل هذا الباحث الذي ظهر ضعفُه في بحوثه أن يخرّجَ أجيالًا قويَّةً في العلم؟!

أمّـا سُراق البحوث، فإن الغَيرة على العلم تقتـضي الحزمَ والصرامةَ معهم، ولئن كان أهلُ الحديث -فيما مضى- يعدّون سـارق الحديث في جملة الكذابين والهلْكى، ودُوّنت أسماؤهم في كُتب الضعفاء والمتروكين، نقرؤهـا حتى يومنا هذا وإلى يـوم القيامة -صيانةً للسـنة، وذبًّا عنها- فليكن هناك حزمٌ وصرامةٌ في ردْع هؤلاء السارقين؛ ليكون الردعُ زاجرًا لمن تُسوّل له نفسُه السرقةَ مستقبلًا.

ومن ذلك:

- توظيف كل السبل التقنية -وغيرها- لكشف السرقات.
- ووضعُ قائمةٍ تتبادلها الجامعات والمجلاتُ العلميةُ لمن يثبت بالدليل

القاطع سرقتهم لبحوث غيرهم، يَسبقُ ذلك وضع ضوابط مُحَدِّدةٍ لمعنى (السرقة العلمية) ومتى يستحق الباحث هذا الوصف؟ منعًا للإفراط والتفريط، وقطع الطريق على الاجتهادات الفردية.

ومن واقع تجربة لا بأس بها، أستطيع القول: إن هناك مؤشرًا خطيرًا يقول بلغة واضحة:

أدركوا بحوث الترقية!

وهذا يوجِب على الجميع التعاون لإيقاف هذا المؤشر من الانحدار، حتى لا نُصاب بأعداد من الباحثين ترقّوا على أكتاف بحوث هزيلة، سيظهر أثرُهم فيمن تحت أيديهم!

إنني لا أدعو للتشديد، بل للاعتدال الذي يخفِّف من هذا التردي الذي بدَتْ آثارهُ، ولولا خشية أن يُستدل ببعض الأمثلة على أصحابها لذكرتُ شيئًا من النماذج يَندى له جبينُ العلمِ!

وما سبق ذكره لا يُعفي جامعاتنا من مسؤوليتها أمام الله، ثم أمام العلم والتاريخ، وعليها أن تُوْلي هذا الموضوع أهميّةً تليق به، وما دام أن جامعاتنا لا تُصنَّف بأنها جامعات بحثية بالمعنى العلمي الدقيق؛ فلتتحِ الفرصةَ للترقية بغير البحوث المعهودة، لعلّ هذا مما يقلّل من هذا المستوى المتردي الذي أضحى حديث الغيورين على البحث العلمي بمختلف تخصصاته.

ختامًا، إذا لم يكن الحامل على البحث العلمي -وفي التخصصات الشرعية بالذات- الديانة، والرغبة في الإفادة؛ فلا يتعنَّ الباحث! فإن

التَّبِعــةَ ثقيلة في الدنيا قبــل الآخرة، وإذا لم يتدثّر طالــبُ العلم بالأمانة العلميــة؛ فليبكِ على نفســه، وليعرض النصوص الشرعيــةَ الواردةَ في الأمانة على قلبه، وليتذكر قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**المتشــبع بما لم يعط، كلابس ثوبي زور**»[1]، وليضع هذه الآية نصب عينيه: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد:١٧].

(١) رواه البخاري (رقم٥٢١٥)، ومسلم (رقم٢١٢٩).